سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

1 شباط/فبراير 2021

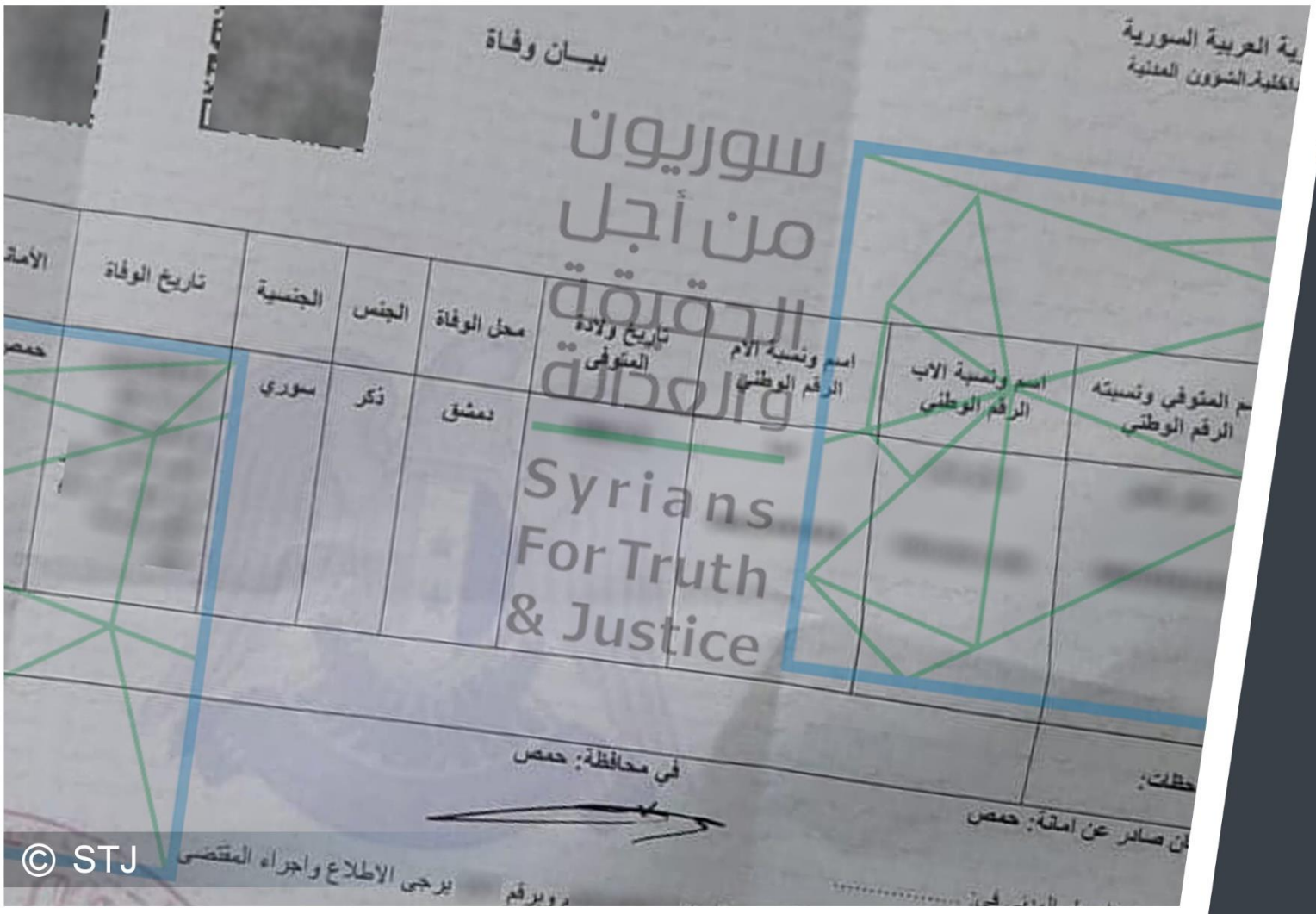

سوريا: موجة غير معلنة من "إخطارات الوفاة" لعشرات المحتجزين في عهدة الأجهزة الأمنية

سوريا: موجة غير معلنة من "إخطارات الوفاة" لعشرات المحتجزين في عهدة الأجهزة الأمنية

كانت المئات من وثائق الوفاة قد وردت إلى دوائر السجل المدني في حمص وحماه ودير الزور ودمشق ودرعا والقنيطرة

ملّخص تنفيذي:

بعد أشهر، وأحياناً سنوات، من الاعتقال والاختفاء القسري، صُدمت العديد من العائلات السوريّة، بوفاة أحباء لهم في معتقلات تابعة للأجهزة الأمنية السورية، بعد توثيق أسمائهم كمتوفين من قبل "دوائر السجل المدني" المتوّزعة في مناطق سورية مختلفة خاصة تلك الخاضعة لسيطرة الحكومة، منها محافظات حمص وحماه ودمشق بالإضافة إلى دير الزور المدينة، والتي قامت فيها "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" في هذا التقرير، برصد ومتابعة أخبار "إخطارات الوفاة" ابتداءاً من النصف الثاني من العام 2019، وحتى أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وهي المدّة التي استطاعت فيها المنظمة الكشفت عن وفاة عشرات المحتجزين/المختفين قسراً داخل مراكز الاحتجاز التابعة للحكومة السورية، استناداً إلى وثائق تمّ تزويد ذويهم بها (حصلت عليها سوريون بشكل حصري)، تثبت الوفاة وشهادات من مصادر داخل بعض "دوائر السجل المدني". وصولاً إلى محافظتي درعا والقنيطرة في الجنوب السوري التي تمّت تغطيتها ما بين شهر آب/أغسطس 2018، وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2020.

ففي مدينتي حمص وحماه، سلّمت دوائر السجل المدني التابعة للحكومة السورية، العشرات من وثائق الوفاة لعائلات محتجزين في سجون الأجهزة الأمنية، دون أن تحصل عائلات الضحايا على معلومات إضافية حول حيثيات وفاتهم أو أماكن دفنهم، باستثناء بيان الوفاة الذي سُجّل فيه تاريخ الوفاة وبعض المعلومات الشخصية الأخرى.

وفي دمشق وريفها، سجّلت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" وفاة 5 محتجزين (على الأقل) من بينهم امرأتين، في سجون الأجهزة الأمنية السورية، بعد تسلّم ذويهم وثائق بوفاتهم عبر "دائرة السجل المدني" في دمشق.

أمّا في مدينة دير الزور، فقد قال مصدر من داخل "دائرة السجل المدني" في المدينة لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، بأنّ أعداد الضحايا المحتجزين الذين وردت إخطارات بأسمائهم إلى دائرة السجل المدني في المدينة كمتوفين، وتحديداً خلال الفترة الممتدة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019 وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بلغت نحو 370 محتجزاً، من بينهم 28 امرأة.

وفي محافظتي درعا والقنيطرة، سلّمت السلطات السورية العشرات من عائلات الضحايا، وثائق تفيد بوفاة ما لا يقلّ 54 محتجزاً ضمن مراكز الاحتجاز التابعة لها، وذلك منذ تاريخ آب/أغسطس 2018، وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2020، حيث لم يشفع اتفاق التسوية الموقع في آب/أغسطس 2018، وبضمانة روسية، من تعرّض العديد من الأشخاص للاحتجاز والوفاة لاحقاً، رغم توقيعهم اتفاق التسوية/المصالحة مع الحكومة السورية. علماً أنّ غالبية الأشخاص الذين أرسلت وثائق تفيد بوفاتهم في سجون الأجهزة الأمنية السورية، كان قد تمّ اعتقالهم بعد "اتفاق التسوية"، بالإضافة إلى جزء آخر، تعرّض للاعتقال قبل هذا الاتفاق، ولكن عملية إبلاغ الأهالي تمّت بعد إجراء "التسوية".

ولوحظ خلال الفترة قيد الدراسة، بأنّ السلطات السورية لم تقم بإبلاغ وإخطار الكثير من عائلات الضحايا بوفاة ذويهم (على عكس المرة السابقة)، بل إنّ الكثير منهم علم بمحض الصدفة، عندما ذهبوا إلى دائرة السجل المدني من أجل استصدار أوراق خاصة بهم، كـ"بيان القيد العائلي"، حيث صُدموا عندما شاهدوا كلمة "متوفي" تحت أسماء آبائهم أو أبنائهم أو أزواجهم.

في أغلب الحالات لم يتم تزويد عائلات الضحايا بأي معلومات أخرى تتعلق بحادثة الوفاة (باستثناء بيان الوفاة)، كما لم يتم ذكر أي توضيحات حول كيفية وفاتهم أو معرفة مكان دفنهم أو حتى تسليمهم لرفات الضحية.

وفي حالات قليلة جداً، تمّ إبلاغ عائلات الضحايا بوفاتهم عبر جهات أخرى، مثل "جهاز الشرطة" و"مختار الحي" أو "الأجهزة الأمنية السورية" نفسها، وتمّ تسليمهم جثث البعض الآخر.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها المنظمة، فقد سجّلت وفاة العديد من المحتجزين عقب فترة ليست طويلة من احتجازهم، ففي إحدى الحالات، سُجّلت وفاة إحدى النساء عقب شهرين فقط من احتجازها في مدينة دمشق، فيما سُجّلت وفاة محتجزة أخرى من مدينة دوما عقب شهر واحد من فترة احتجازها.

وفي الجنوب السوري تحديداً، تعاني العديد من الأسر من تحدّيات كبيرة عندما يتعلّق الأمر باستخراج شهادات تثبت وفاة ذويهم عبر دائرة السجل المدني، يعود ذلك في كثر من الأحيان إلى عمليات الابتزاز التي يتعرّض لها الأهالي من أجل دفع رشاوي للموظفين/ات.

سبق لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، أن وثقت في تقرير سابق لها صدر بتاريخ 21 أيار/مايو 2020، عدم قدرة آلاف الأسر والعائلات في الجنوب السوري على استصدار وثائق وفاة لأفرادها المتوفين ممن قُتلوا بفعل قتالهم إلى جانب مختلف الفصائل المسلّحة (المعارضة منها والإسلامية)، أو جرّاء العمليات العسكرية بالعموم، أو بسبب الهجمات الجوية والبرّية خلال فترة سيطرة الفصائل المسلّحة على الجنوب السوري، وذلك بعد صدور قرارات شفوية و "غير معلنة" أصدرتها إدارات السجل المدني والأمانات التابعات لوزارة الداخلية السورية في الجنوب السوري في بداية آب/أغسطس 2018.[1]

كما سبق للمنظمة أن وثقت في تقرير سابق لها، وفاة مئات المحتجزين بعد ورود إخطارات بوفاتهم لدوائر السجل المدني في محافظة حماه، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين أواخر العام 2019 وبدايات العام 2019.[2]

منهجية التقرير:

اعتمد هذا التقرير في منهجيته على 21 شهادة ومقابلة بالمجمل، معظمها لعائلات تمّ منحها وثائق تفيد بوفاة ذويها في سجون الأجهزة الأمنية السورية منذ النصف الثاني من عام 2019 وحتى بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2020. حيث تمّ إجراء مقابلات مع ثلاث عائلات من مدينة حمص، و ثلاث عائلات من مدينة حماه، في حين قابل الباحثون الميدانيون لدى سوريون خمس عائلات تسلّمت شهادات بوفاة ذويهم من دائرة النفوس في مدينة دمشق، تلا ذلك مقابلة مع عائلتين توفي ذويهما في سجون الأجهزة الأمنية السورية بريف حماه الشمالي، كما تمّ الحصول على شهادة مصدر خاص من دائرة النفوس في مدينة دير الزور، وفي محافظة درعا تمّت مقابلة 6 عائلات أخرى بالإضافة إلى أحد الناشطين الإعلاميين.

---

[1] "جنوب سوريا: آلاف الأسر والعائلات غير قادرة على استصدار وثائق مصيرية لأفرادها المتوفين". سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 21 أيار/مايو 2020. آخر زيارة للرابط: 8 كانون الأول/ديسمبر 2020. https://stj-sy.org/ar/%d8%ac%d9%86%d9%88%d8%a8-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%a2%d9%84%d8%a7%d9%81-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b3%d8%b1-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d8%a6%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d8%ba%d9%8a%d8%b1-%d9%82%d8%a7/

[2] "إخطارات جديدة بوفاة مئات المحتجزين داخل سجون الأجهزة الأمنية السورية". سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 18 حزيران/يونيو 2019. آخر زيارة للرابط: 4 كانون الأول/ديسمبر 2020. https://stj-sy.org/ar/%D8%A7%D8%A5%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%A9-%D9%85%D8%A6%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D9%86-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A/

تمّت هذه المقابلات بعضها بشكل مباشر من قبل الباحثين الميدانين، وبعضها الآخر عبر الانترنت وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة منذ أواخر العام 2019 وحتى بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

1. وفاة عشرات المحتجزين في مدينة حماه وحمص:

في محافظتي حماه وحمص، منحت دوائر السجل المدني التابعة للحكومة السورية، خلال شهري كانون الأول/ديسمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020، العشرات من وثائق الوفاة لعائلات محتجزين في سجون الأجهزة الأمنية، دون أن تحصل عائلات الضحايا على معلومات إضافية حول وفاتهم أو أماكن دفنهم باستثناء بيان الوفاة الذي سُجّل فيه تاريخ الوفاة فقط وبعض المعلومات الشخصية، وقد صرّحت معظم العائلات الذين قابلتهم الباحثة الميدانية لدى "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، عن تعرّضها لعمليات ابتزاز واستغلال لحثّهم على دفع أموال طائلة لمحامين ولأشخاص متنفذين، مقابل إطلاق سراح الضحايا أو نقلهم من سجن صيدنايا إلى سجون أخرى كي تتمكن عائلاتهم من زيارتهم، كما أكدّت العائلات عن علمها بوجود عشرات إخطارات الوفاة في دوائر السجل المدني في مدينتي حماه وحمص، ولكنّ عائلاتهم لا تصرح عن وفاتهم خوفاً من تعرضهم للملاحقة والتهديد من قبل أجهزة الأمن السورية.

أ. عائلات تتسلّم وثائق وفاة في مدينة حمص:

"سمير.ك"، من مواليد مدينة حمص عام 1987، متزوج ووالد لطفل، كان أحد الضحايا الذين صُدمت عائلاتهم بنبأ وفاته أواخر العام 2019، حيث كان قد تعرّض للاعتقال من قبل فرع الأمن العسكري في مدينة حمص منذ شهر آذار/مارس 2018، خلال مداهمة منزله في حي "الإنشاءات" بمدينة حمص ، وكان "سمير" واحداً من بين اللاجئين في لبنان وعاد إلى سوريا أواخر عام 2017، ولم تتمكن عائلته من الحصول على أية معلومات طوال فترة احتجازه سوى أنه نُقل إلى دمشق عبر أحد الوسطاء، وفي بداية شهر أيلول/سبتمبر 2019، ذهبت زوجته لاستخراج بيان عائلي من دائرة السجل المدني في حمص، فصُدمت بوجود عبارة متوفي تحت اسم زوجها، وطلب منها الموظف استخراج بيان وفاة سجّلت تاريخ الوفاة فيه في شهر آب/أغسطس 2019، أي بعد حوالي عام ونصف من اعتقاله. وذلك بحسب ما روى أحد أفراد عائلة الضحية لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، حيث قال:

> **"سافر سمير إلى لبنان في عام 2013، بعد ملاحقته من قبل أجهزة الأمن السورية، وبعد أن ساءت أوضاعه في لبنان قام بإجراء تسوية والعودة لسوريا، وعند وصوله قام بمراجعة فرع الأمن العسكري وفرع أمن الدولة، ولكن بعد أشهر قليلة قام الأمن العسكري باعتقاله إلى أن علمنا بوفاته في عام 2019، ونعتقد أنه أُعدم في سجن صيدنايا بحسب ما أخبرنا به أحد الأشخاص المقرّبين من الأمن."**

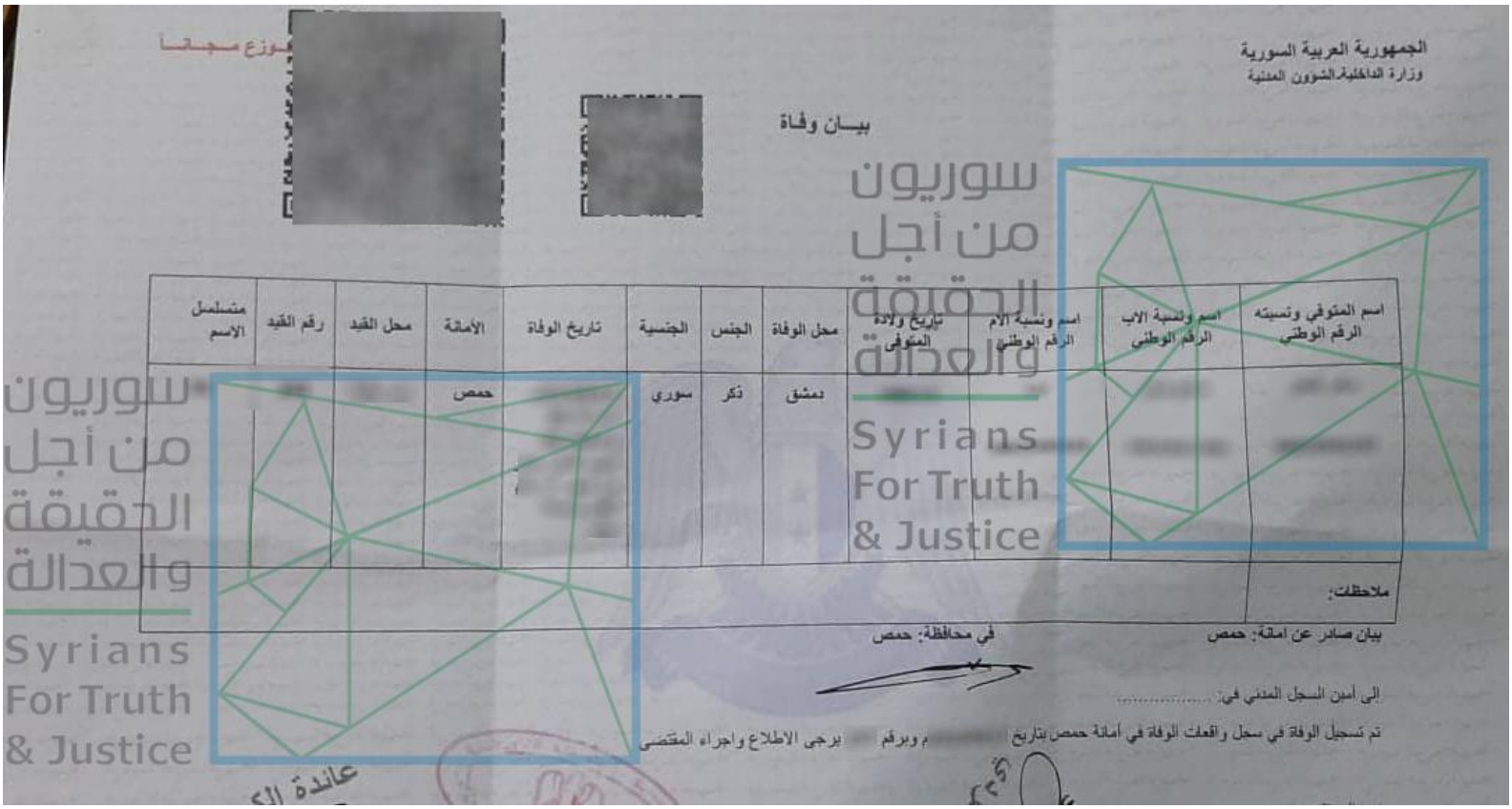

صورة رقم (1) - صورة خاصة بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة تظهر بيان وفاة الضحية "سمير.ك" خلال شهر آب/أغسطس 2019. (تمّ تمويه المعلومات الأساسية بناء على طلب الأهل).

"نذير.خ"، من مواليد مدينة حمص عام 1984، ضحية أخرى كانت قد تسلّمت عائلته بياناً بوفاته في أواخر العام 2019 أيضاً، وكان الضحية (مدني) قد اعتقل مع أربعة من أصدقائه بكمين من قبل فرع الأمن العسكري في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2011، بالقرب من حي "الخالدية"، وانقطعت أخباره تماماً عن عائلته إلى أن علمت بوفاته عندما قامت والدته بالسؤال عنه في دائرة السجل المدني، حيث سجّلت وفاته خلال شهر نيسان/أبريل 2019، وقد روت إحدى قريبات الضحية لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة قائلة:

"اعتقل نذير بكمين بعد استدراجه مع أربعة من أصدقائه إلى خارج حي الخالدية، حيث كان ملاحقاً ومطلوباً بشكل كبير من قبل قوات النظام السوري، على خلفية مشاركته نشاطه، إلى أن علمنا بوفاته بعد زيارة والدته لسجل النفوس، كما علمنا بوفاة رفاقه أيضاً بنفس تاريخ وفاة نذير، بعد صدور حكم إعدام بحقهم بحسب ما أخبرنا به والد صديق نذير الذي أعدم ابنه أيضاً وسجُل كمتوفي في النفوس."

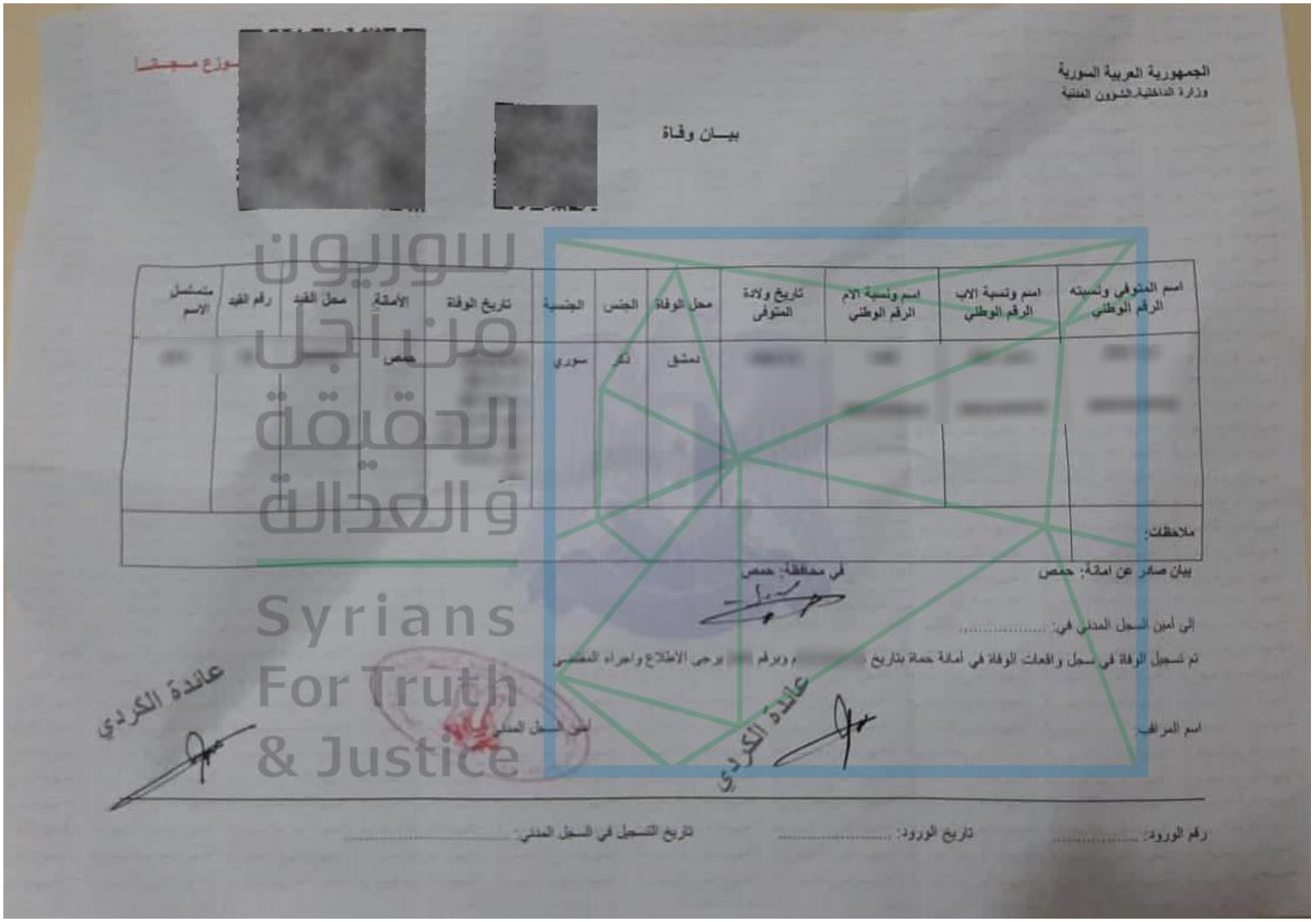

صورة رقم (2) - صورة خاصة بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة تظهر بيان وفاة الضحية "نذير.خ" في شهر نيسان/أبريل 2019.
(تمّ تمويه المعلومات الأساسية بناء على طلب الأهل).

في حالة ثالثة، كان "فهد.م" من مواليد حي الخالدية بمدينة حمص عام 1993، أحد المحتجزين الذين توفوا في سجون الأجهزة الأمنية السورية وتسلّمت عائلته بياناً بوفاته من دائرة السجل المدني في أواخر العام 2019، وبحسب مصدر من ذوي الضحية، فقد كان قد اعتقل في العام 2013 بظروف غامضة بمدينة دمشق، حيث سجّلت وفاته بتاريخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، ورجّحت عائلته أن يكن قد توفي عقب إعدامه، وخاصةً أنه كان مجنداً منشقاً عن صفوف القوات الحكومية السورية.

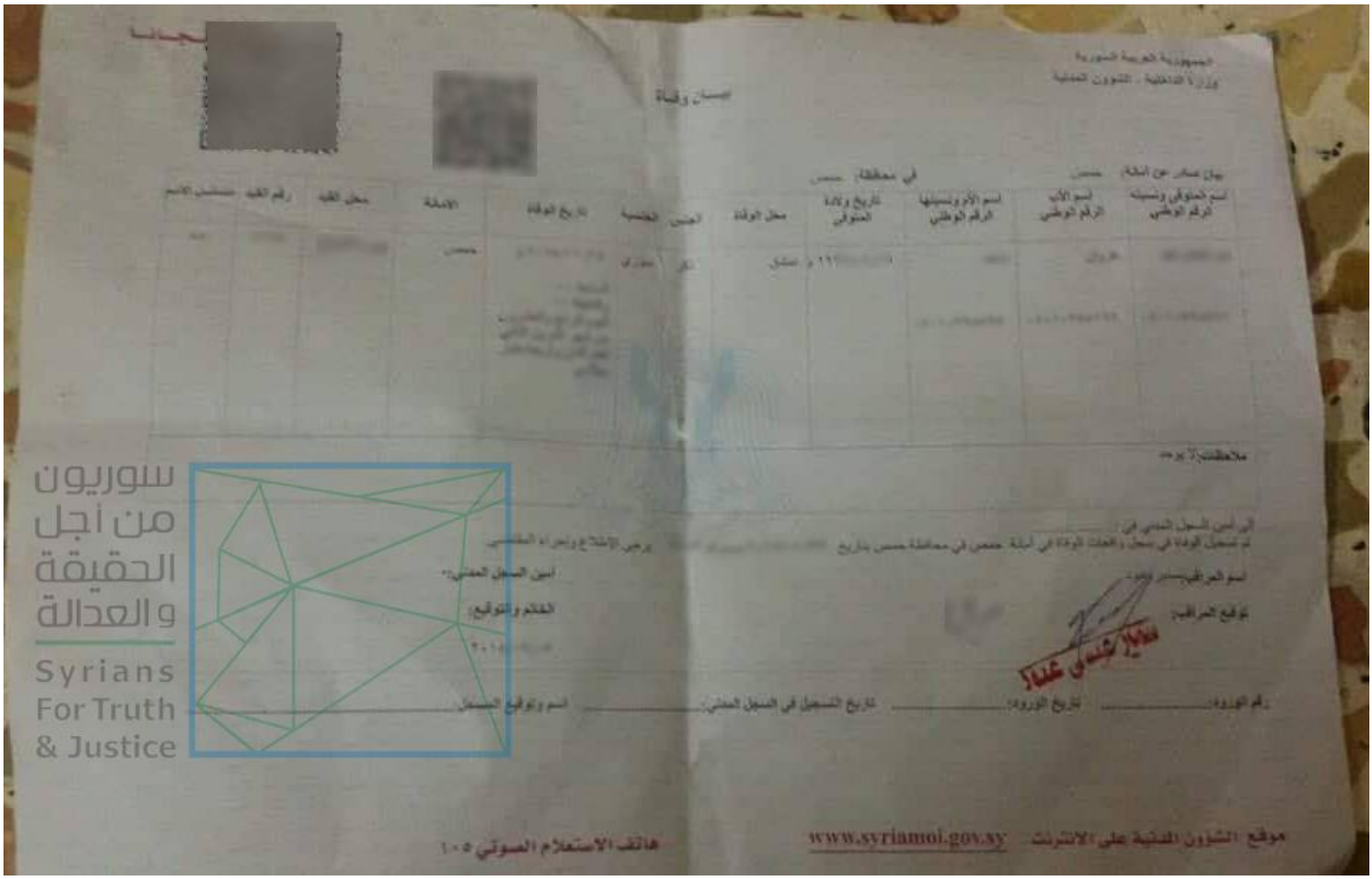

صورة رقم (3) صورة خاصة بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة تظهر بيان وفاة الضحية "فهد.م" في تموز/يوليو 2018. (تمّ تمويه المعلومات الأساسية بناء على طلب الأهل).

ب.عائلات تتسلّم وثائق بوفاة ذويها في مدينة حماه:

"طارق.أ"، من مواليد مدينة حماة عام 1982، وكان قد اعتقل من قبل فرع الأمن/المخابرات الجوية في 13 شباط/فبراير 2012، من ساحة العاصي في المدينة، ووردت لعائلته أنباء عن وجوده في سجن صيدنايا العسكري عبر أحد المفرجين عنهم، وبعد انتشار الأخبار التي تتحدث عن ورود قوائم بأسماء المعتقلين لدوائر السجل المدني، ذهبت عائلته للسجل المدني وصدمت عندما علمت أنّ "طارق" من ضمن المتوفين وذلك أواخر العام 2019، حيث تسلّمت بياناً بوفاته سجّلت بتاريخ 5 آذار/مارس 2018، وكانت عائلة الضحية قد تعرّضت للابتزاز لعدّة مرات، وقامت بدفع الأموال مقابل نقل الضحية من سجن صيدنايا إلى سجن حماة المركزي، ولكنّ جهودها باءت بالفشل إلى أن علمت بوفاته. حيث تحدّث أحد أقارب الضحية لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة قائلاً:

"دفعت عائلة طارق قرابة عشرة ملايين ليرة سورية على مراحل لأحد المحاميين الذين لديه علاقات قوية في سجن صيدنايا مقابل نقله لسجن حماه وتمكن عائلته من زيارته، ولكن دائماً ما كان يقدّم وعوداً فارغة، إلى أن علمنا بوفاة طارق ولم يعد المحامي يستجيب لاتصالاتنا."

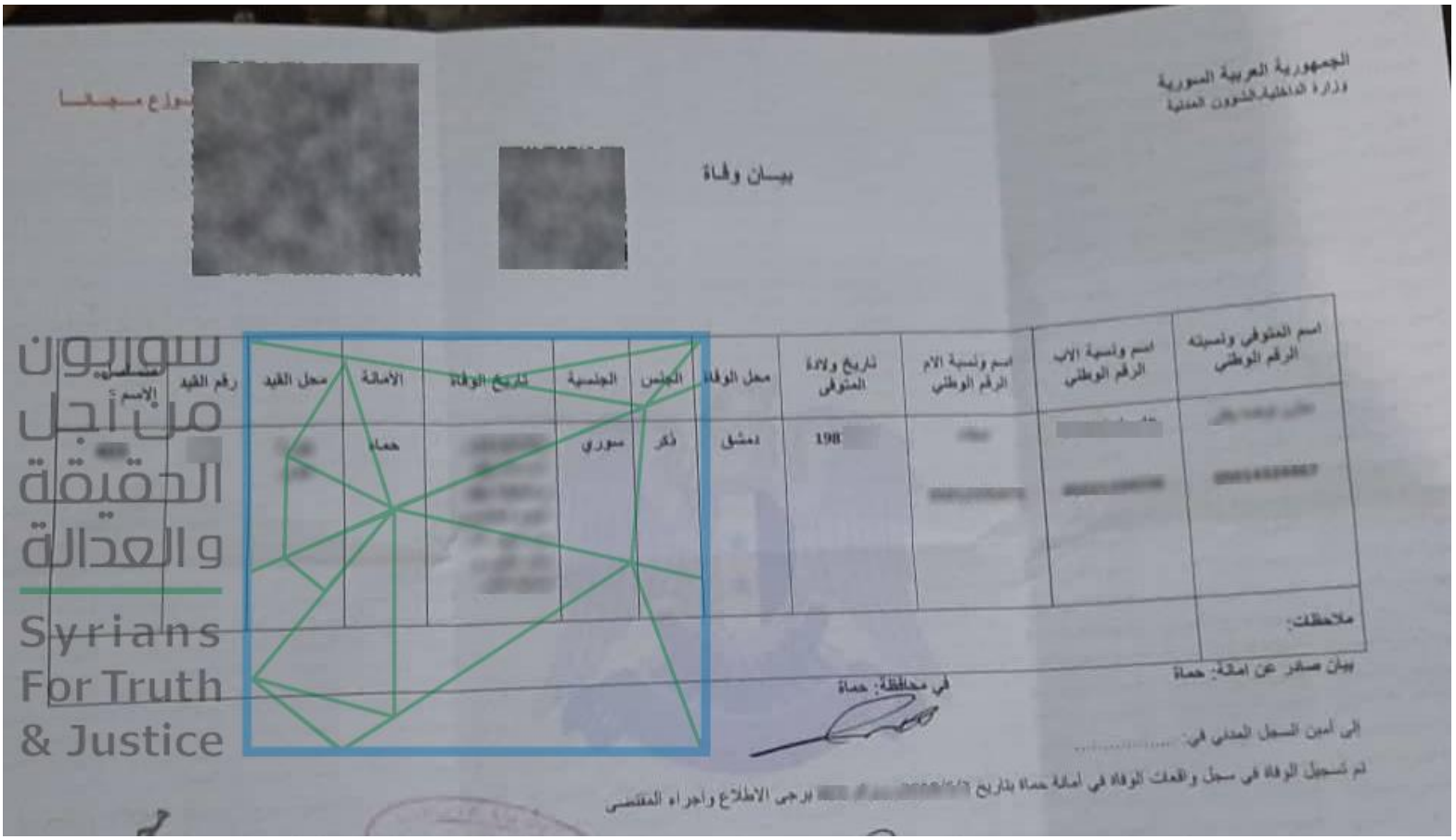

صورة رقم (4) - صورة خاصة بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة تظهر بيان وفاة الضحية "طارق" والمسجّلة في شهر آذار/مارس 2018. (تمّ تمويه المعلومات الأساسية بناء على طلب الأهل).

"رامي.م"، من مواليد مدينة حماه عام 1987، وكان يعمل كحارس في معمل نسيج حماه، إلى أن تمّ اعتقاله من قبل فرع المخابرات/الأمن الجوي على أحد الحواجز العسكرية في حي "الضاهرية"، وتحديداً في آب/أغسطس 2013 بسبب تقرير أمني، حيث علمت عائلته بوفاته هو الآخر أواخر العام 2019، عبر أحد أقرباء الضحية والذي شاهد اسمه في السجل المدني بمدينة حماه ضمن قوائم المتوفين، وقد سُجّلت وفاته في تاريخ 25 تموز/يوليو 2018، حيث روى أحد أقرباء الضحية لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة قائلاً:

"كان رامي موظفاً خلوقاً ومعروفاً في الحي، وعند اعتقاله حاولنا معرفة أسباب الاعتقال وتواصلنا مع العديد من الأشخاص لمحاولة إطلاق سراحه، لكننا فشلنا في ذلك، إلى أن اتصل بي أحد أصدقائي وأخبرني عن وجود شخص من نفس كنية عائلتي ضمن قوائم المتوفين التي وردت لدائرة النفوس، وفعلاً ذهبنا في نفس اليوم وتأكدنا من وفاته وقمنا باستخراج شهادة وفاة له."

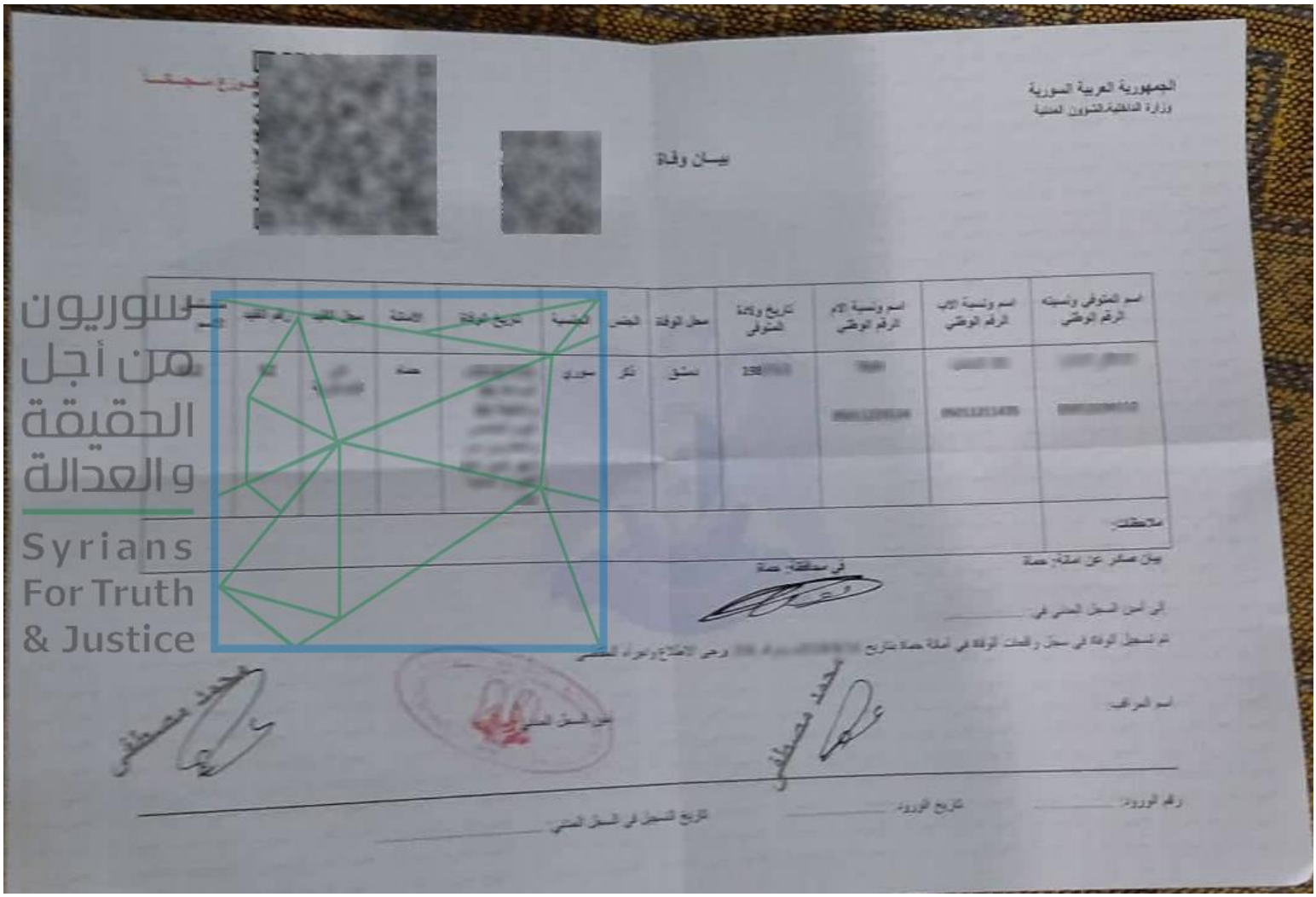

صورة رقم (5) - صورة خاصة بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة تظهر بيان وفاة الضحية "رامي.م" والمسّجلة في شهر تموز/يوليو 2018. (تمّ تمويه المعلومات الأساسية بناء على طلب الأهل).

" محمد.ن"، من مواليد مدينة حماه عام 1979، ضحية أخرى كانت قد تسلّمت عائلته بياناً بوفاته في بداية العام 2019، وكان "محمد" يعمل كسائق للشحن، متزوج ولديه أربعة أطفال أكبرهم كان يبلغ من العمر ستة أعوام عندما تمّ اعتقال والدهم. اعتقل "محمد" أثناء عودته من الأردن على طريق دمشق الدولي من قبل حاجز يتبع للأمن الجوي (المخابرات الجوية) بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2012، وعلمت عائلته بعد عامين من اعتقاله أنه موجود في سجن صيدنايا العسكري عبر محامٍ، ولكنها لم تتمكن من زيارته لحين معرفتها بوفاته بداية عام 2019 عند ذهابها إلى دائرة السجل المدني بمدينة حماه للسؤال عنه بعد انتشار خبر وصول قوائم للمعتقلين المتوفيين إلى السجل المدني، حيث سُجّلت وفاته بتاريخ 14 أيار/مايو 2014 بحسب زوجة الضحية.

وفي معرض شهادتها روت زوجة الضحية أنها عانت على العديد من المستويات بعد وفاة زوجها، كعدم قدرتها على تحمل نفقات أطفالها، ما أجبرها على العمل في منزلها بالتنسيق مع معمل للأحذية، حيث تقوم باستلام 2000 حذاء يومياً وتقوم بوضع لاصقات عليها، ثم تقوم بإعادتها للمعمل مقابل 20 ليرة سورية على كل حذاء، حيث تحدّثت حول ذلك قائلة:

"بعد فقدان زوجي ساءت أمورنا المالية ولم يعد هناك من ينفق علينا، فاضطررت للعمل ورعاية الأطفال بآن واحد، بالإضافة لتحمل المشاكل التي تعترضني لوحدي، سواء المشاكل مع عائلة زوجي وتحكّم وتسلّط عائلتي، أو مع المجتمع الذي ينظر إليّ من باب الاستغلال كوني امرأة متزوجة وبلا رجل، ما يعرّضني لكلام المجتمع الذي لا يرحم لقد اختلفت حياتنا تماما بعد اعتقال زوجي. الآن أقوم بالعمل وتربية أطفالي وحيدة."

2. إخطارات بوفاة محتجزين اثنين في ريف حماه الشمالي:

وفي ريف حماه الشمالي، سجّلت الباحثة الميدانية لدى المنظمة، وفاة اثنين من المحتجزين، في سجون الأجهزة الأمنية السورية، حيث تمّ إخطار عائلتهما بوفاتهما، في آب/أغسطس 2020، وتموز/يوليو 2020، وذلك عبر فرع الأمن السياسي في مدينة صوران.

"عبد الكريم.ك" من مواليد مدينة صوران بريف حماة الشمالي عام 1982، كان أحد الضحايا الذين تلّقت عائلاتهم إخطاراً بوفاته في 5 آب/أغسطس 2020، وكان الضحية قد اعتقل في 15 كانون الثاني/يناير 2013، من قبل الأجهزة الأمنية السورية في مدينة صوران، أثناء مداهمة منزل صديقه، حيث تمّ اقتياده بداية إلى أحد الحواجز العسكرية في المدينة، ثمّ تمّ نقله إلى معتقل "دير شميل"، بحسب ما روى قريبه لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، حيث تحدّث قائلاً:

"علمنا أنّ عبد الكريم بقي في معتقل دير شميل لمدة ثلاثة أشهر، ثمّ تمّ تحويله إلى أحد الأفرع الأمنية في حي المزة بمدينة دمشق، حيث بقي مدة شهر ونصف، وبعدها تمّ تحويله إلى فرع الشرطة العسكرية بالقابون، وقد علمت عائلته بمكانه عن طريق المحسوبيات ودفع المال، حيث دفعوا قرابة مليون ليرة سورية، واستطاع عمه زيارته مرتين في القابون وكانت صحته جيدة، وبعد سبعة أشهر تمّ تحويله إلى محكمة الإرهاب في حي المزة بتهمة الإرهاب، بعدها أعادوه مرة أخرى إلى القابون بالشرطة العسكرية، حيث بقي هناك لمدة أسبوع، ثمّ تمّ نقله إلى سجن عدرا، حيث بقي محتجزاً هنالك لمدة سنتين، ثمّ تمّ نقله إلى فرع فلسطين، ثمّ إلى سجن صيدنايا العسكري، حيث انقطعت أخباره عنا منذ ذلك الحين، وفي شهر آب/أغسطس 2020، أبلغنا الأمن السياسي بضرورة الحضور لاستلام هوية عبد الكريم وشهادة وفاته والتي سجّلت بتاريخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2014، حيث حضر عمه وقتها، وفُجعنا بوفاته دون استلام جثمانه."

"خالد.ح" ضحية ثانية من مواليد مدينة صوران عام 1986، متزوج ولديه طفلة، كانت قد تلّقت عائلته أيضاً إخطاراً بوفاته في شهر تموز/يوليو 2020، وكان الضحية قد اعتقل خلال مداهمة منزله في مدينة صوران من قبل فرع الأمن العسكري وتحديداً في 7 آب/أغسطس 2013، حيث روى قريب الضحية لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة في هذا الصدد قائلاً:

"تمّ اقتياد خالد بدايةً إلى معتقل دير شميل بريف حماة الغربي، ثمّ تمّ تحويله إلى فرع الشرطة العسكرية في حي القابون ، وعلمنا حينها أنه فقد ذاكرته من شدّة التعذيب الذي تعرّض له، حيث تمّ علاجه في مشفى تشرين العسكري بمدينة دمشق، ولكنّ وضعه الصحي كان يزداد سوءً ولم يتماثل إلى الشفاء، وبعدها لم تعد عائلته تعلم عنه شيئاً، على الرغم من أنهم حاولوا الاستفسار عن وضعه من بعض المفرجين عنهم من سجون الأجهزة الأمنية السورية، وطبعاً لم تتمكن عائلته من توكيل محامٍ له بسبب سوء وضعهم المادي، وفي شهر تموز/يوليو 2020 ، تمّ إبلاغ عائلته لاستلام أوراقه الثبوتية وشهادة وفاته من خلال الأمن السياسي بمدينة صوران، حيث سجّلت وفاته بتاريخ 6 تموز/يوليو 2018، ما جعل والدته تنهار وتفقد عقلها، حيث أصبحت تهيم على وجهها في الشوارع وتردّد "أريد خالد"، أمّا بالنسبة لزوجته، فقد أصبحت هي وطفلتها (7 أعوام) بلا أي معيل، وقررت عدم الزواج مرة أخرى للاعتناء بابنتها."

3. عائلات تُصدم بوفاة ذويها في دمشق وريفها:

في مدينة دمشق وريفها، صُدمت العديد من العائلات بوفاة ذويها في سجون الأجهزة الأمنية السورية، عبر دائرة السجل المدني في مدينة دمشق، حيث سجّلت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، وفاة محتجزين اثنين من مدينة دوما في ريف دمشق، تسلّمت عائلتهما وثيقة بوفاتهما، أحدهما في أواخر العام 2019 والثاني في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2020.

كما سجّلت المنظمة وفاة محتجزة أخرى (متزوجة وأم لطفلين) من مدينة دوما، علمت عائلتها بوفاتها عبر دائرة السجل المدني في مدينة دمشق، وتحديداً في شهر أيلول/سبتمبر 2019، بالإضافة إلى وفاة محتجزة أخرى من محافظة دير الزور كان قد تمّ إخطار عائلتها بوفاتها عبر فرع "فلسطين" في مدينة دمشق، وتحديداً في أيار/مايو 2020.

وفي حالة خامسة، تسلّمت عائلة ضحية أخرى وثيقة بوفاته في شباط/فبراير 2020، وذلك عبر دائرة السجل المدني في مدينة دمشق، ومن ضمن هؤلاء الضحايا:

"أيهم.ب" 45 عاماً، من مواليد مدينة دوما، متزوج ولديه خمسة أطفال، كان قد تعرّض للاعتقال من قبل أحد الحواجز التابعة للقوات الحكومية السورية بريف دمشق، بتاريخ 28 آب/أغسطس 2013، حيث انقطعت أخباره عن عائلته، لتعلم فيما بعد أنه محتجز في سجن صيدنايا العسكري وتحديداً في العام 2014، من خلال أحد المفرجين عنهم، بحسب شقيق الضحية، والذي روى لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة قائلاً:

"اعتقل شقيقي بلا أي ذنب على حواجز النظام السوري أثناء حصار مدينة دوما بتهمة الإرهاب، وفي أواخر العام 2019، توجهت إلى دائرة السجل المدني في مدينة دمشق، من أجل استصدرا بعض الأوراق، حيث صُدمت عندما علمت بأنّ شقيقي متوفي منذ شهر نيسان/أبريل 2014، وأعطوني شهادة وفاته، كمان كان لاعتقال أخي نتائج سلبية كبيرة على والدي و التي مرضت وتوفيت لاحقاً دون أن تراه، في حين عانت زوجته وأطفاله أوضاعاً مادية صعبة للغاية، ولاحقاً تمّ تهجيرهم بواسطة الباصات الخضر من دوما إلى الشمال السوري، واستقرّوا في مدينة الباب، و حالياً أنا أحاول إعانة زوجة أخي وأطفاله الخمسة بكل ما أستطيع."

"سميرة.ه" 27 عاماً، من مواليد مدينة دوما، متزوجة وأم لطفلين أحدهما رضيع (زوجها متوفي)، كانت هي الأخرى قد تعرّضت للاعتقال من قبل الأمن العسكري عند حاجز مشفى "حاميش" في مدينة دمشق، بتاريخ 2 أيار/مايو 2018، حيث انقطعت أخبارها عن عائلتها لمدة أربعة أشهر، إلى أن علموا أنه محتجزة في فرع المخابرات الجوية في المدينة، ثمّ تمّ نقلها إلى سجن عدرا المركزي، حيث سارعت عائلتها حينها لتوكيل محامٍ لها، لكنّ أخبارها عاودت الانقطاع مرة أخرى، وفي هذا الخصوص روى أحد اقارب الضحية لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة قائلاً:

"كانت سميرة قد ذهبت إلى سوق قريب من منزلها من أجل إحضار بعض الحاجيات، ولكن وقتها تأخرت كثيراً، وحاولت عائلتها التواصل معها عبر هاتفها المحمول، لكن دون جدوى، وحلّ المساء دون أن تحضر سميرة، فأخبرها أحد الجيران بأنه شاهدها وهي تتعرّض للاعتقال على حاجز مشفى حميش من قبل عناصر الأمن، وبعد حوالي الأربع شهور، وردنا خبر بأنّ سميرة محتجزة في فرع المخابرات الجوية في مدينة د مشق، فقمنا بتوكيل محامٍ لها بعد دفع مبلغ 400 ألف ليرة سورية، طبعاً حينها اضطرت العائلة لبيع أغراض منزلهم من أجل جمع المبلغ المطلوب، وبعدها علموا أنه تمّ نقلها إلى سجن عدرا، لكنّ المحامي لم يكن يتابع القضية رغم أخذه المال."

وتابع الشاهد حول ما جرى لاحقاً بالقول:

"في شهر أيلول/سبتمبر 2019، ذهبت والدة سميرة من أجل استصدار بيان عائلي من دائرة النفوس ففوجئت حينها حين علمت أنّ ابنتها توفت منذ تاريخ 12 تموز/يوليو 2018، أي بعد اعتقالها بشهر تقريباً، فأغمي عليها من شدّة الصدمة، ولاحقاً أصيبت والدتها بجلطة قلبية وبقيت بعدها 25 يوماً لا تتكلم، فقط تقوم بعناق الأطفال والبكاء طيلة الوقت، وخاصة أنّ حفيديها أصبحا دون أب أو أم عقب وفاتهما."

"أحمد.م" 37 عاماً، من مدينة دوما بريف دمشق، كان قد اعتقل وشقيقه في أواخر العام 2017، من قبل الأجهزة الأمنية السورية في مدينة السويداء، أثناء مداهمة مكان عمله، حيث تمّ اقتيادهما بدايةً إلى فرع المخابرات الجوية في مدينة دمشق، ثمّ تمّ فصلهما ونُقل شقيقه الأصغر إلى فرع الأمن السياسي في مدينة دمشق، إلى أن تمّ الإفراج عنه بعد عام من الاحتجاز، حيث روى شقيق الضحية لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة قائلاً:

"تمّ اعتقال إخواني فقط لأنهم من مواليد مدينة دوما، وبعد الإفراج عن شقيقي الأصغر، انقطعت أخبار أحمد عنا تماماً، وكنا نعيش على أمل أن يتم الإفراج عنه عمّا قريب، حيث قمنا بتوكيل محامٍ من أجل متابعة قضيته لكن دون جدوى، وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر 2020، ذهبت شقيقتي إلى دائرة السجل المدني في دمشق، من أجل استصدار بيان قيد عائلي لها، حيث فوجئت عندما وجدت كلمة متوفي وقد سجّلت تحت اسم شقيقي، فلم تصدق بدايةً ما رأته عيناها، إلى أن قامت باستلام شهادة وفاته والمسجّلة في العام 2018، وأخبرت بقية أفراد العائلة بما حدث معها، إلا أنّ والدتي مازالت تعيش حتى اللحظة على أمل بقائه على قيد الحياة."

وفي شباط/فبراير 2020، تلّقت عائلة الضحية "رائد.م" من مدينة حلب مواليد عام 1972، نبأ وفاته هو الآخر في سجون الأجهزة الأمنية السورية عبر دائرة السجل المدني في مدينة دمشق، حيث اعتقل الضحية في مدينة دمشق عام 2012، وسجّلت وفاته بتاريخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

وبحسب ما روت زوجة الضحية لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، فقد كان "رائد" يعمل كصحفي ولديه طفل عمره 14 عاماً، عندما تعرّض للاعتقال من قبل الأمن العسكري في مدينة دمشق بتاريخ 3 تموز/يوليو 2012، حيث تمّ اقتياده بدايةً إلى فرع فلسطين في دمشق ، ومن حينها لم تعلم عائلته شيئاً عن مصيره، حيث تحدّثت حول ذلك قائلة:

"استطعنا الوصول لاحقاً إلى مكان اعتقال زوجي في سجن صيدنايا، فكانت أول وآخر زياره له في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2016، حيث كان وضعه صحي غير جيد لكنني كنت سعيدة بلقائه وفي ذات الوقت كنت أشعر بغصّة عندما شاهدت حال زوجي، لم تدم زيارتي له سوى دقائق، وفي شهر أيلول/سبتمبر 2017، انقطعت أخباره تماماً عنا، ثمّ جاءنا خبر أنه توفي في السجن عن طريق أحد المفرجين عنهم، وفي بداية شهر شباط/فبراير 2020، ذهب شقيق زوجي إلى السجل المدني لإحضار أوراق له، ففوجئ بوفاة رائد، والتي سجّلت في العام 2016، لقد كانت صدمة قوية لم أشف منها حتى الآن، وقد عانيت كثيراً عقب وفاة زوجي في تربية ولدي الصغير، فكنت بمثابة الأب والأم له، فليس لدي معيل وأنا حالياً أعيش مع ولدي الوحيد دون معيل لنا."

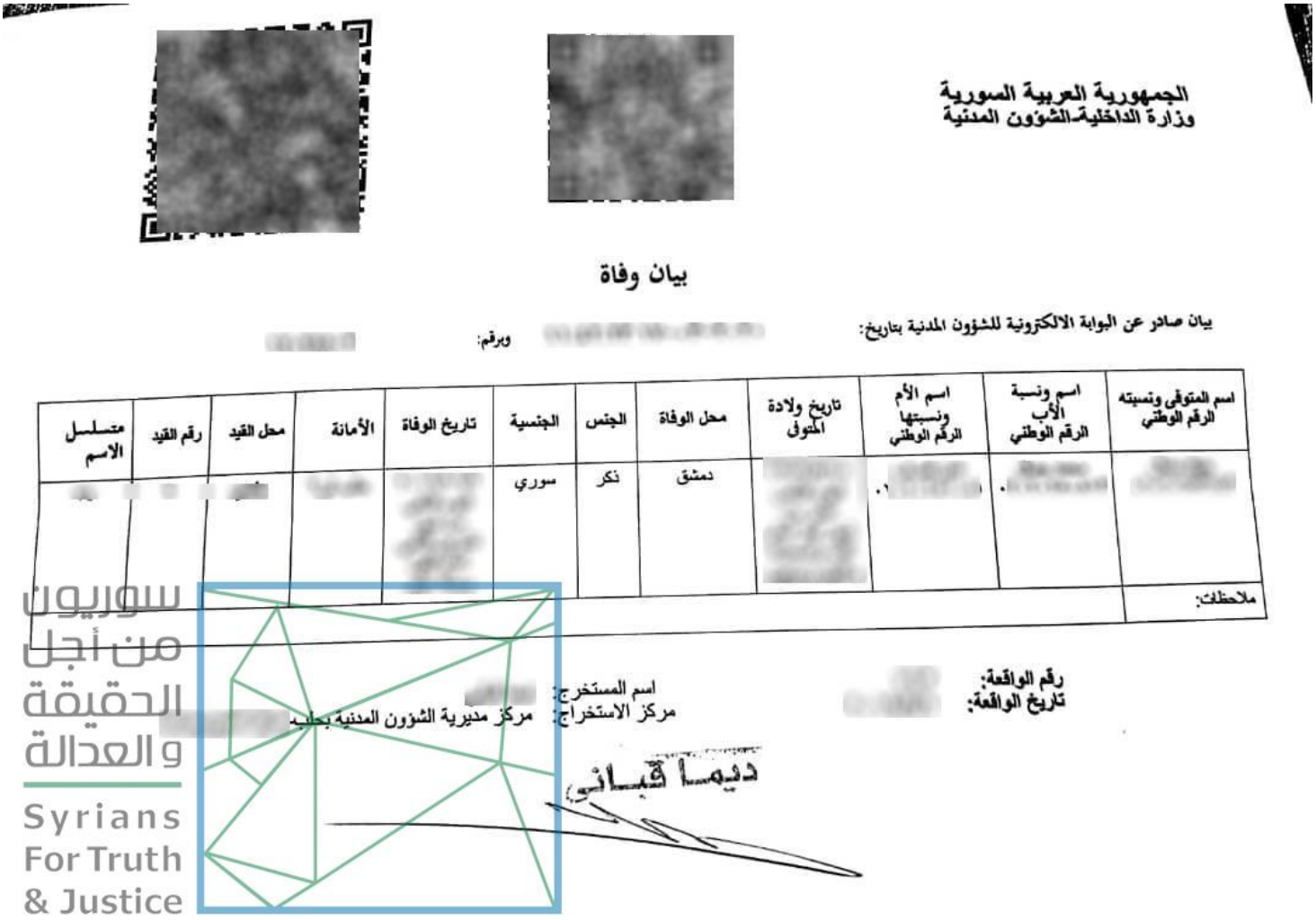

الجمهورية العربية السورية
وزارة الداخلية-الشؤون المدنية

بيان وفاة

بيان صادر عن البوابة الالكترونية للشؤون المدنية بتاريخ: وبرقم:

اسم المتوفى ونسبته الرقم الوطني	اسم ونسبة الأب الرقم الوطني	اسم الأم ونسبتها الرقم الوطني	تاريخ ولادة المتوفى	محل الوفاة	الجنس	الجنسية	تاريخ الوفاة	الأمانة	محل القيد	رقم القيد	متسلسل الاسم
				دمشق	ذكر	سوري					

ملاحظات:

رقم الواقعة:
تاريخ الواقعة:

اسم المستخرج:
مركز الاستخراج: مركز مديرية الشؤون المدنية بحلب

ديما قباني

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

صورة رقم (6) - صورة خاصة بسوريون من أجل الحقيقة والعدالة تظهر بيان وفاة الضحية "رائد.م" في تشرين الثاني/نوفمبر 2016. (تمّ تمويه المعلومات الأساسية بناء على طلب الأهل).

"هلا.ر" من مواليد محافظة دير الزور عام 1985، كانت إحدى النساء اللواتي تلقت عائلتهنّ نبأ وفاتها في أيار/مايو 2020، وكانت الضحية قد اعتقلت من قبل الأمن العسكري في مبنى إدارة الهجرة والجوازات في مدينة دمشق في آذار/مارس 2020 (أي قبل شهرين من تلقي عائلتها نبأ وفاتها)، أثناء ذهابها لاستخراج بطاقة زيارة لأخيها المتواجد في قطر، حيث روى شقيقها لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة قائلاً:

"نزحت شقيقتي مع زوجها من محافظة دير الزور إلى مدينة دمشق نتيجة عدم استقرار الأوضاع الأمنية هناك، حيث لم يكن لديها أي علاقة أو حراك بالثورة السورية، لكنّ شقيقي كان قد سافر إلى قطر منذ بداية الأحداث، وكنا يريد القدوم إلى سوريا بقصد الزيارة، فذهبت هلا إلى إدارة الهجرة والجوازات من أجل استصدار بطاقة زيارة له، ليتم إلقاء القبض عليها هناك، حسب ما علمنا لاحقاً، وقد حاولنا كثيراً السؤال والاستفسار عن مكان اعتقالها لكننا لم نوفق في الحصول على أي معلومات، وفي 11 أيار/مايو 2020 ، تلقى زوجها اتصالاً من فرع فلسطين في مدينة دمشق، أخبره بضرورة التوجه إلى مشفى تشرين العسكري، لاستلام جثمانها، حيث كانت صدمة كبيرة لزوجها والذي لم يصدق الخبر، لذا سارع بالتوجه إلى مشفى تشرين العسكري ليشاهد جثة زوجته ويظهر عليها آثاراً التعذيب، حيث تمّ إعطاؤه بيان الوفاة في مشفى تشرين العسكري في مدينة دمشق ، وتمّ نقل جثمانها إلى مدينتها في دير الزور، حيث كان مشهداً قاسياً للغاية، وليس بالإمكان وصف الحزن الذي خيّم على عائلتنا عقب وفاتها بهذه الطريقة."

4. وفاة ما لا يقلّ عن 370 محتجزاً بينهم 28 امرأة من مدينة الزور:

وفي مدينة دير الزور، قال مصدر خاص لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة من دائرة السجل المدني في المدينة، بأنّ أعداد الضحايا المحتجزين الذين وردت أسماؤهم إلى دائرة السجل المدني في مدينة دير الزور كمتوفين، وتحديداً خلال الفترة الممتدة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019 وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بلغت نحو 370 محتجزاً، من بينهم 28 امرأة، حيث روى في هذا الخصوص قائلاً:

"طبعاً هذه المرة لم ترد لنا أسباب الوفاة، وقد وصل عدد الطلبات المقدّمة من الأهالي للحصول على شهادات الوفاة بنحو 94 طلب لم يُعالج منها إلا 36 طلب، بسبب صعوبة الإجراءات الأمنية التي تُفرض من قبل فرع أمن الدولة والأمن العسكري في مدينة دير الزور، الأمر الذي دفع بالكثيرين لترك الأمر وعدم السعي بطلب شهادة الوفاة، ولوحظ وجود اختلاف في أسلوب التعاطي مع هذا الملف، حيث أصبح من الضروري خضوع عائلة الفقيد للدراسة الأمنية، لا سيّما الذكور منهم، و في حال وجود خلل أمني بالنسبة لأحد الأشخاص أي أنّ بحقه تقرير أمني، فلن يتم منحهم شهادات وفاة ابداً، وحتى إن مُنحت لهم، فيكتب سبب الوفاة تبعاً لرواية أفرع الامن "قناص أو قصف أو اختطاف من قبل الجماعات المسلّحة الإرهابية" أو "نوبة قلبية أو حادث سير، وطبعا لم يتم في معظم الحالات تسليم جثمان الفقيد لعائلته."

وأفاد الشاهد بانه وضمن الضحايا المحتجزين الذين وردت أسماءهم إلى دائرة السجل المدني في مدينة الزور خلال الفترة الممتدة ما بين أواخر العام 2019 وحتى بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وهم:

1. "عبود.ز" من مواليد مدينة البوكمال عام 1982، وكان قد توفي في فرع أمن الدولة بمدينة حماه، بعد أن اعتقل بتهمة الإرهاب.
2. " عيسى.ز" من مواليد مدينة البوكمال عام 1994، توفي في فرع الأمن العسكري بمدينة دير الزور، وكان قد اعتقل بتهمة "التحريض على الإرهاب".

3. "حمزة.ع" من مواليد مدينة دير الزور عام 1987، اعتقل بتهمة "النيل من هيبة الدولة و تسريب معلومات للارهابيين" خلال مداهمة منزله في العام 2017.
4. "رشيد.ح" من مواليد مدينة الزور عام 1991، وكان قد اعتقل بشهر نيسان/أبريل عام 2013 على حاجز القطيفة في ريف دمشق لكونه ناشط إعلامي، وتوفي في الفرع رقم 248 بمدينة دمشق.

5. وفاة ما لا يقلّ عن 58 محتجزاً في الجنوب السوري:

وفي الجنوب السوري، وتحديداً في محافظتي درعا والقنيطرة، لم يشفع اتفاق "التسوية والمصالحة" الموقّع مع الحكومة السورية في آب/أغسطس 2018، وبرعاية "الضامن الروسي"، للعديد من الأشخاص من الاحتجاز في سجون الأجهزة الأمنية السورية ومن ثمّ الوفاة لاحقاً، وبحسب المعلومات التي حصل عليها الباحث الميداني لدى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة من مصادر عدّة، معظمها من عائلات الضحايا، فقد تمّ تسجيل وفاة ما لا يقلّ عن 34 محتجزاً في سجون الأجهزة الأمنية السورية، خلال الفترة الممتدة من كانون الأول/يناير 2020 وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2020، من ضمنهم 19 شخصاً ممن قاتلوا إلى جانب فصائل المعارضة المسلحة سابقاً وقبلوا بشروط اتفاق التسوية، و 15 آخرين مدنيون أغلبهم ممن أجرى اتفاق تسوية.

سبق ذلك في محافظة درعا، وتحديداً خلال الفترة الممتدة من 1 آب/أغسطس 2018 وحتى 1 كانون الثاني/ يناير 2020، تسلّم عائلات أكثر من 24 محتجزاً وثائق بوفاة ذويهم، عبر دائرة السجل المدني، بحسب المعلومات التي حصل عليها الباحث الميداني لدى المنظمة من مصادر عدّة من ضمنهم عائلات الضحايا، وذلك دون توضيحات حول كيفية وفاته أو معرفة مكان دفنه أو حتى تسليمهم لرفات الضحية. وفي بعض الحالات أخبرت بعض مخافر الشرطة عوائل المعتقلين عن حالة الوفاة من خلال مذكرات إبلاغ.

كما أشارت تلك المصادر إلى أنّ غالبية هؤلاء الضحايا ممن أجروا اتفاق تسوية مع الحكومة السورية، وتنوّعت تهمهم ما بين قياديين سابقين في المعارضة المسلّحة وجنود منشقين ونشطاء إغاثة واعلاميين وغيرهم.

هذا وقد علم ذوي المحتجزين بمصير أبنائهم في الجنوب السوري عبر عدّة جهات:

أ. دوائر سجلات الأحوال المدنية:

من ضمن العائلات التي صُدمت بوفاة ذويها في سجون الأجهزة الأمنية السورية، كانت عائلة "عبد العزيز.ح" (50 عاماً) من أبناء مدينة الشيخ مسكين بريف محافظة درعا الشمالي، حيث علمت بوفاته في شباط/فبراير 2020، بعد مراجعة دائرة السجل المدني في درعا، حيث تحدّث مصدر مقرّب من عائلة الضحية قائلاً:

"قُتل "عبد العزيز " تحت التعذيب، نحن نعلم ذلك، لقد وقّع على اتفاق التسوية ومع ذلك قامت قوات النظام باعتقاله في 28 من تشرين الأول/أكتوبر 2018، ولم نعلم عنه شيء منذ ذلك الحين، وفي شباط/فبراير 2020، علمنا أنّ السلطات أرسلت قوائم بأسماء معتقلين توفوا داخل الأفرع الأمنية، لهذا قامت عائلته بالتوجه للسجل المدني وهناك قاموا بمنحنا شهادة وفاة له وأخبرونا أنه موجود ضمن قيود المتوفين وأن سبب الوفاة هو توقف مفاجئ للقلب."

وفي بلدة "الناصرية" في ريف درعا الغربي كان مصير "سامر.س" مشابهاً، حيث تم اعتقال "سامر" (39 عاماً) في 4 نيسان /أبريل 2016، وذلك أثناء توجهه مع زوجته للعلاج في إحدى مشافي دمشق من قبل إحدى نقاط التفتيش العسكرية على الطريق الدولي دمشق – درعا، حيث قالت زوجته في شهادتها لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة:

"كنت مريضة حينها، وقد طلب مني الأطباء مراجعة مشفى المواساة في دمشق لإجراء بعض التحاليل، وعلى الطريق وعند حاجز عسكري في قرية "منكت الحطب" (35 كم جنوب دمشق) وهو حاجز سيء جداً، قام صاحب السرفيس بجمع بطاقاتنا الشخصية لتمريرها على جهاز لمعرفة أسماء المطلوبين، وبالفعل قاموا بإنزال زوجي من الحافلة واقتياده الى الاعتقال. رجوت السائق أن يعود ويحاول إطلاق سراحه لكنه صمت عاجزاً ولم يتفوه بحرف. ومنذ ذاك الحين لم نعلم عنه شيء. لكن بتاريخ 12 أيار/مايو 2020، اتجهت الى السجل المدني في مدينة درعا لاستكمال إجراءات استخراج البطاقة العائلية، ولتسجيل أولادي الثلاثة، فقامت الموظفة بسؤالي عن زوجي فأخبرتها أنه مفقود، فطلبت مني أن أقوم باستخراج بيان عائلي له، بالفعل اتجهت للقسم المخصص باستخراج القيود المدنية، فأخبرني الموظف هناك أن زوجي متوفٍ ومن ثم قام بمنحي شهادة وفاة له."

ب. القضاء العسكري في دمشق:

أثناء إجراء هذا التقرير تبين أنّ دائرة السجل المدني في الجنوب السوري لا تتعامل مع جميع المراجعين بنفس السوية، أي أنّ الموظفين في الدائرة سواء في محافظة درعا أو القنيطرة في بعض الأحيان لا يمنحوا ذوي المحتجزين أية معلومات عن أبنائهم، سواء أكان الأمر يتعلق بنقص في المعلومات لدى دائرة السجل المدني حول المعتقل أو لأسباب شخصية تتعلق برغبة الموظفين في الحصول على رشوة من عائلات الضحايا.

هذا ما جرى مع قسم كبير من ذوي المحتجزين في الجنوب السوري ممن يشعرون بالمرارة ألف مرة حين يخطون خطوة واحدة لاستخراج شهادات وفاة لأبنائهم. لهذا يلجأ ذوي المحتجزين لطريق آخر وهو التوجه إلى القضاء العسكري في دمشق، حيث يتم تقديم "طلب مفقود" في النيابة العسكرية في القضاء العسكري لمعرفة مصير الشخص المحتجز، وبالتالي تقوم النيابة العامة بتوجيه مقدّم الطلب إلى مبنى الشرطة العسكرية في القابون بدمشق، وهناك تقوم الشرطة العسكرية بالبحث عن سجلات المحتجز، وفي حال كان الشخص لازال على قيد الحياة يتم إخبار مقدّم الطلب أن لا معلومات لديهم عن المحتجز، وبذلك يعلم مقدم الطلب أنّ قريبه في السجن لا زال حياً، أما في حال تبين لهم أنّ الشخص متوفٍ يتم إرسال مقدم الطلب الى مشفى تشرين العسكري، وهناك يتم منح ذوي المعتقل شهادة وفاة بالإضافة إلى حاجياته من محفظته وبطاقته الشخصية.

في القنيطرة علمت عائلة الشاب "أحمد.م" (32 عاماً) من بلدة القصيبة، أنه توفي في سجن صيدنايا العسكري في شباط/فبراير 2020. ويعدّ الضحية جندي منشق عن قوات الحكومة السورية وممن وقعوا على اتفاق التسوية، وكان قد اعتقل في العام 2019، حيث قال أحد أفراد عائلة الضحية لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة:

"لم ينخرط أحمد في أي عمل عسكري ضدّ الحكومة، صحيح أنه انشقّ عن قطعته وهرب من الخدمة، لكنه لم يحمل السلاح ضدّ السلطة، بل عمل في مجال الاغاثة فقط ولفترة قصيرة وهي ليست جريمة لتودي بحياته. فقد تفاجئ الجميع حين تمّ نقله إلى سجن صيدنايا. لهذا قمنا بتقديم طلب مفقود في مبنى الشرطة العسكرية في القابون، فطلبت الشرطة منا التوجه لمشفى تشرين العسكري للحصول على شهادة وفاة له، وبالفعل هذا ما حدث."

وفي منطقة حوض اليرموك هناك قصة أخرى لشاب آخر، يدعى "حسن.ب" (41 عاماً)، تمّ اعتقاله في العام 2017 بعد أن رغب في التوجه إلى لبنان للبحث عن عمل، لم ينخرط "حسن" بأي من الأعمال العسكرية أثناء سيطرة المعارضة المسلّحة على الجنوب السوري، ومع ذلك تمّ اعتقاله على احدى نقاط التفتيش وسط دمشق. وقد روى في هذا الخصوص أحد أقارب الضحية لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة:

"اعتقل حسن في آذار/مارس 2017، وكنا قد أخبرناه أنه قد يتم اعتقاله فكان يقول أنه لم يتدخل في الصراع وأنه لم يعارض الحكومة فلا داعٍ للقلق، لكنّ صاحب السيارة التي أقلته أخبرنا أنّ أحد الحواجز العسكرية في دمشق قامت بإنزاله من السيارة وتمّ اقتياده لمكان مجهول، ثمّ طلبوا من صاحب السيارة المغادرة. لم تصلنا عنه أية معلومات منذ ذلك الحين سوى أن أحدهم أخبرنا عبر وسيط أنه محتجز في "فرع فلسطين" إلى أن علمنا أنّ السلطات قامت بإطلاق سراح أحد المعتقلين في درعا من سجن صيدنايا، فقمنا بزيارته للسؤال عن حسن، بالفعل أخبرنا الشخص المفرج عنه أنه رأى "حسن" في السجن وأنه كان معه في المهجع في سجن صيدنايا، لكنه أصيب بمرض السل في شهر تموز/يوليو 2020، وحين ساءت حالته قاموا بنقله ولم نعلم عنه شيء. لكنه قال أنّ أي معتقل يصاب بأيّ وعكة صحية ويتم نقله من المهجع يعني أنه لن يعود ثانية. لهذا قمنا بالاتصال بأحد المحامين في البلدة وأخبرناه بالأمر فطلب منا التوجه للقضاء العسكري لمعرفة إن كان لازال حياً أم لا. قامت أخته بالتوجه إلى القضاء العسكري وبالتالي إلى القابون، فتم إبلاغنا أنه قد فارق الحياة، وقاموا بتسليمنا شهادة وفاته."

ت. جهاز الشرطة المحلي:

في بعض الأحيان يقوم جهاز الشرطة في المنطقة بعملية تبليغ ذوي المحتجزين عن مصير أبنائهم، ويحدث ذلك في الحالات التي ترغب فيها السلطات تسليم جثة الضحية لعائلته، وهي حالات قليلة بحسب ما رصده الباحث الميداني لدى المنظمة، وهذا ما فعلته الشرطة في بلدة "انخل" شمال درعا، حيث قامت بإبلاغ عائلة الشاب "محمد.ر" (26 عاماً) باستلام جثته من مشفى تشرين العسكري بعد اعتقال دام لثلاثة أيام.

وكان الضحية قد وقّع على اتفاق التسوية بضمانة روسية، ويعدّ أحد المقاتلين السابقين في فصائل المعارضة المسلحة، حيث كان قائد إحدى المجموعات العسكرية التابعة للمعارضة المسلّحة سابقًا ضمن فصيل ما كان يعرف باسم "ألوية مجاهدي حوران"، وفي هذا الخصوص روى أحد أقارب الضحية في شهادته لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة:

"أجرى محمد تسوية مع النظام وكان يحمل بذلك بطاقة تسوية، وقد انضمّ الى جهاز أمن الدولة في مدينة انخل فيما بعد، لكنهم غدروا به، حيث قاموا باعتقاله في 4 أيار/مايو 2020 مع أحد أصدقائه على أحد الحواجز العسكرية التابعة لجهاز أمن الدولة، وفي 7 أيار/مايو 2020، أي بعد ثلاثة أيام من اعتقاله أبلغت الشرطة عائلته أن تذهب لاستلام جثته من مشفى تشرين العسكري، وهناك قاموا بمنحهم شهادة وفاة تثبت موته ب "سكتة قلبية"، في حين أن آثار التعذيب بادية على كامل جسده وتثبت بلا أي مجال للشك أنه قُتل تحت التعذيب."

من جهته أكدّ أحد الناشطين الإعلاميين من محافظة درعا، في حديثه لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة، تلّقي 4 عائلات من مدينة الشيخ مسكين، إخطارات بوفاة ذويهم في محافظة درعا وتحديداً في أيلول/سبتمبر 2019، حيث روى في ذلك قائلاً:

"كان قد اعتقل كلاً من "عبد المنعم.ح" القائد السابق لكتيبة "إبن تيمية" التابعة لـ "الجيش الحر" في الجنوب السوري سابقاً، و "مصطفى.ب" إمام مسجد في الشيخ مسكين، وعلاء.خ (جندي منشق منذ 2012)، وعبد الستار.ع (ناشط إغاثي)، وجميعهم ممن وقعوا اتفاق تسوية مع النظام، حيث اعتقلوا خلال حملة اعتقالات شنها عناصر تابعين لفرعي الأمن الجنائي والمخابرات الجوية في مدينة الشيخ مسكين (شمال درعا) في تشرين الأول/أكتوبر 2018، هذا وقد استلم ذوي المعتقلين شهادات وفاتهم من مخفر الشيخ مسكين في أيلول /سبتمبر 2019، والتي تؤكد مقتلهم في أحد مراكز الأمن في دمشق، أي بعد قرابة عام من اعتقالهم. كما لم يتمكن ذوي القتلى من استلام رفات أبنائهم إذ تمّ دفنهم في مقبرة نجها جنوب العاصمة دمشق. إنّ اعتقال هؤلاء الاشخاص وقتلهم جاء بعد رفع "عبد الفتاح الرحال" وهو مدير زراعة محافظة درعا دعاوى شخصية بحق كل من نشط في المحافظة ممن عملوا في مجال الإغاثة، وأعضاء المجالس المحلية، وقادة سابقين في المعارضة المسلحة وغيرهم."

وفي أواخر العام 2019، تلّقت عائلة الضحية "ميسر.م"، من بلدة معربة (32 كم شرق مدينة درعا)، بلاغاً من مختار البلدة بوفاته بعد اعتقاله في سجن صيدنايا العسكري دام لقرابة العام، بحسب ما روى أحد أقارب الضحية، والذي قال في حديثه لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة:

"كان ميسر يشغل منصب رئيس القوة التنفيذية لمحكمة دار العدل في حوران قبل توقيع اتفاق التسوية في الجنوب السوري، وقد نصحه البعض بمغادرة البلاد لكنه رفض وقام بتوقيع اتفاق تسوية مع النظام بضمانة روسية، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أي بعد توقيع اتفاق التسوية بأشهر، قام عناصر تابعين لفرع المخابرات الجوية التابع للنظام باعتقاله من منزله، أخبروه أنّ الأمر روتيني، بعض الاستجوابات ويتم إطلاق سراحه، كونه منشق عن فرع أمن الدولة منذ بداية الاحتجاجات، وقد حاول ذويه إطلاق سراحه بعد دفع مبالغ مالية كبيرة لأشخاص في المخابرات الجوية إلا أنهم تعرضوا للابتزاز بلا أي نتيجة ترجى، كل ما تمكنوا من معرفته طوال فترة اعتقاله أنه تمّ تحويله لسجن صيدنايا العسكري. وفي أيلول/سبتمبر من العام 2019 تلقت عائلته بلاغاً من مختار البلدة بوفاته ومن ثمّ تمّ تسليمهم شهادة وفاته."

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة

Syrians For Truth & Justice

عن منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة:

هي منظمة سورية مستقلة، غير حكومية وغير ربحية، تضم العديد من المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان من السوريات والسوريين على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم، كما تضم في فريقها المؤسس أكاديميات أكاديميين من جنسيات أخرى.

تعمل المنظمة من أجل سوريا/سورية التي يتمتع فيها جميع المواطنات والمواطنين بالكرامة والعدالة وحقوق الإنسان المتساوية.

www.stj-sy.org
syriaSTJ
@STJ_SyriaArabic
Syrians for Truth & Justice
editor@stj-sy.org